

## ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث خلال الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: تقلبات أسعار النفط ترفع حجم الدين العام الروسي

- تحليلاً اخبارياً: ما السبب الحقيقي وراء تضخم عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة؟

- تحليلاً لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجذوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أبرز الأحداث على الساحة العالمية

### مخاوف في بريطانيا من نقص العمالة عقب "البريكست"

موقع أرقام

أعرب أكثر من 25% من أرباب العمل في بريطانيا عن قلقهم من احتمال مواجهتهم نقص في العمالة عقب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وذلك بحسب ما أظهرته نتائج مسح أجراه معهد تشارترد للأفراد والتنمية (CIPD) بالتعاون مع شركة الموارد البشرية البريطانية "أديكو". وأظهرت نتائج الاستطلاع الذي شمل 1051 من أصحاب الأعمال والأنشطة التجارية أن ثلاثة من كل عشرة من المستطلعة آرائهم يرون أن الموظفين العاملين لديهم من مواطني الاتحاد الأوروبي غير حاملتي الجنسية البريطانية أفصحوا خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام 2016 عن إمكانية ترك العمل في بريطانيا. وأوضح الاستطلاع أيضاً استعداد ما يقرب من ربع أصحاب العمل إلى دفع الفرق، في حال رفعت الحكومة البريطانية رسوم التأمين على عمال الاتحاد الأوروبي.

### يلين: مجلس الاحتياطي يتجه لرفع الفائدة في اجتماع قادم

(رويترز)

قالت جانيت يلين رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) إن من المرجح أن يرفع المجلس أسعار الفائدة خلال اجتماع قادم لكنها أشارت أيضاً إلى عدم تيقن كبير بشأن السياسة الاقتصادية تحت إدارة الرئيس دونالد ترامب. وقالت يلين إن تأخير رفع الفائدة قد يؤدي إلى تأخر صناعات السياسات بمجلس الاحتياطي عن مواكبة منحنى الدورة الاقتصادية ويفضي في نهاية المطاف إلى رفع الفائدة سريعاً مما قد يتسبب في ركود اقتصادي حسيماً ذكرت. وقالت في كلمة معدة سلفاً لإلقائها أمام لجنة البنوك بمجلس الشيوخ "الانتظار أطول من اللازم لرفع التيسير النقدي سيفتقر إلى الحكمة" مشيرة إلى توقعات البنك المركزي بمزيد من التحسن في سوق العمل وارتفاع التضخم إلى اثنين بالمئة. وأضافت "في اجتماعاتنا القادمة ستعكف اللجنة على تقييم ما إذا كان التوظيف والتضخم يواصلان التطور تمثيلاً مع هذه التوقعات وفي تلك الحالة فمن المرجح أن يكون من الملائم إجراء تعديل جديد على سعر فائدة الأموال الاتحادية". ولم تذكر يلين ما إذا كان صناعات السياسات بالمجلس يتوقعون أن يتطلب الاقتصاد رفع أسعار الفائدة ثلاث مرات هذا العام كما أشاروا في ديسمبر كانون الأول. ولم توضح ما إذا كانت الزيادة الأولى لسعر الفائدة هذا العام سنائياً خلال الاجتماع القادم في مارس آذار أم في الاجتماع التالي في يونيو حزيران وهو ما يتوقعه معظم المحللين. تلقي يلين بشهادتها أمام الكونجرس للمرة الأولى منذ سيطرة الجمهوريين على البيت الأبيض ومجلسي الشيوخ والنواب وقد أشارت إلى أوجه عدم التيقن التي تخيم على اتجاه السياسة الاقتصادية الأمريكية. وقالت "التغييرات في السياسة المالية أو السياسات الاقتصادية الأخرى قد تؤثر على التوقعات الاقتصادية .. من السابق لأوانه معرفة تغييرات السياسة التي ستجري أو طريقة تأثيرها على الاقتصاد".

### رئيس البنك المركزي الفرنسي: "فريكت" سيكلف البلاد 30 مليار يورو سنوياً

موقع أرقام

حذر رئيس البنك المركزي الفرنسي "فرانسوا فيليروي دي جلاهو" من أن انسحاب بلاده من منطقة اليورو (فريكت) وفق خطط المرشحة الرئاسية "مارين لوبان" قد يكبدها 30 مليار يورو سنوياً. وجاءت هذه التحذيرات حول التكلفة التقديرية للانسحاب من منطقة اليورو، بعدما أشارت الجبهة الوطنية التي تتزعمها "لوبان" إلى خطط لإعادة تقييم نحو 1.7 تريليون يورو من ديون البلاد بعملة جديدة خلال ستة أشهر حال الفوز في الانتخابات الرئاسية. من جانبه قال أكبر مسؤول فرنسي في البنك المركزي الأوروبي "بينوا كوري" الأسبوع الماضي، إن الانسحاب من العملة الموحدة سيترتب عليه إفقار فرنسا ورفع معدلات البطالة والتضخم. وخلال حديثه لإذاعة فرنسية، قال "فيليروي دي جلاهو" إنه لا يرغب في انسحاب فرنسا من العملة الموحدة محذراً من عواقب خطط "لوبان" الإنفاقية

#### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الضخمة التي تعتمد على تمويل البنك المركزي للإئناق الحكومي. وأضاف أن هذا النوع من الديون تم حظره من قبل الاقتصادات العالمية الكبرى إلى جانب كونه يهدد استقلالية البنك المركزي.

## المفوضية الأوروبية تتوقع تراجع نمو منطقة اليورو هذا العام

(رويترز)

قالت المفوضية الأوروبية يوم الاثنين إن النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو من المتوقع أن يفقد بعض زخمه هذا العام وأن ينتعش في 2018 في الوقت الذي سنترجع فيه وتيرة نمو الاقتصاد البريطاني إلى نحو النصف بحلول عام 2018. وحذرت المفوضية من تفاقم المخاطر السياسية. وتوقعت تباطؤ النمو في المنطقة التي تضم 19 دولة إلى 1.6 بالمائة هذا العام من 1.7 بالمائة في 2016 لكنها قالت إن النمو سيكتسب زخماً في 2018 إذ من المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بالمنطقة 1.8 بالمائة. وجرى تعديل توقعات النمو صعودياً بهامش بسيط هذا العام وفي 2018 مقارنة مع التقديرات السابقة للمفوضية والتي نُشرت في نوفمبر تشرين الثاني عندما جرى تقدير نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنحو 1.5 بالمائة هذا العام و1.7 بالمائة في 2018. ومن المنتظر أن تتحمل بريطانيا كلفة أعلى لحالة الضبابية السياسية التي تكتنف مباحثات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي إذ من المتوقع أن يتراجع ناتجها المحلي الإجمالي إلى 1.5 بالمائة هذا العام مقارنة مع اثنين بالمائة في 2016 وإلى 1.2 بالمائة في العام القادم. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار المستهلكين في منطقة اليورو بشكل كبير هذا العام حيث سيرتفع التضخم 1.7 بالمائة مقارنة مع 0.2 بالمائة العام الماضي. وتقديرات 2017 أعلى من توقعات المفوضية في نوفمبر تشرين الثاني التي بلغت 1.4 بالمائة. لكن التضخم بمنطقة اليورو من المتوقع أن يتباطأ مجدداً في 2018 إلى 1.4 بالمائة ومن المنتظر أن يرتفع التضخم الأساسي الذي يستثني الأسعار الأكثر تقلباً تدريجياً. غير أن ذلك لا يعد كافياً لإبقاء خطة التحفيز التي يتبناها البنك المركزي الأوروبي إلى أجل غير مسمى.

## تقرير: انخفاض الاكتشافات النفطية الجديدة إلى أدنى مستوياتها في 60 عاماً

موقع أرقام

انخفضت اكتشافات حقول النفط والغاز الجديدة إلى أدنى مستوياتها في 60 عاماً خلال عام 2016، وذلك بحسب ما أظهرته بيانات شركة الأبحاث "آي اتش اس ماركييت". ولم يتم اكتشاف سوى 174 حقل جديد للنفط والغاز في جميع أنحاء العالم خلال العام الماضي، وذلك مقارنة مع المتوسط السنوي الذي ظل يتراوح ما بين 400 إلى 500 حقل حتى العام 2013. وفي ظل أن الفترة ما بين مرحلتَي الاستكشاف والإنتاج تستغرق عادة من خمس إلى سبع سنوات، فمن المرجح أن يؤدي التراجع الحالي لعدد الاكتشافات الجديدة إلى نقص الإمدادات من النفط والغاز في مطلع العقد المقبل. وبلغ إجمالي ما تم اكتشافه من النفط والغاز خلال العام الماضي ما يعادل حوالي 8.2 مليار برميل. في الوقت نفسه، أشارت بيانات شركة "وود ماكيبي" إلى انخفاض مستوى إنفاق الشركات على أنشطة التنقيب إلى 40 مليار دولار عام 2016، مقارنة مع 100 مليار دولار عام 2014.

## «فاو»: الزراعة مفتاح لحل مشكلتي الفقر والمناخ

صحيفة «الحياة»

حذر المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) جوزيه غرازيانو دا سيلفا، من أن عدم التحرك الآن لجعل أنظمة الأغذية أكثر صموداً وقدرة على مواجهة التغير المناخي «سيهدد في شكل كبير» إنتاج الغذاء في مناطق كثيرة»، مؤكداً إمكان أن «يؤدي إلى فشل الجهود الدولية للقضاء على الجوع والفقر المدقع بحلول عام 2030». وقال دا سيلفا خلال اجتماع حول التغير المناخي في القمة العالمية للحكومات في دبي، إن الزراعة هي «المفتاح لحل اثنتين من أكبر المشاكل التي تواجهها البشرية حالياً، إذ تقضي على الجوع والفقر وتساهم في الحفاظ على ظروف مناخية مستقرة تزدهر فيها الحضارة».

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجاري للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وشدد على ضرورة «دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الدول النامية، لمساعدتهم على التكيف مع التغير المناخي». ولفت إلى أن «الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع بغالبيتهم يعتمدون على الزراعة في معيشتهم، وهم الأكثر عرضة لتأثيرات الاحتباس الحراري والظروف الجوية غير المستقرة».

وأشار إلى «طرق مبتكرة تساعد هؤلاء المزارعين على تحسين محاصيلهم وبناء صمودهم»، من دون أن يغفل «مواجهة المزارعين معوقات كبيرة منها نقص الحصول على الأموال وعدم القدرة على الدخول إلى الأسواق، والافتقار إلى المعرفة والمعلومات، وانعدام الأمان في شأن ملكية الأراضي وارتفاع تكاليف تغيير الممارسات الحالية». ولفت دا سيلفا إلى أن «70 بلداً تنتقل إلى أجهزة الرصد الجوي، على سبيل المثال، وتعمل «فاو» مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لتطوير خدمات منخفضة الكلفة تصلح للمزارعين، لتلبية حاجاتهم في هذا المجال». واعتبر أن التأقلم مع التغير المناخي «مجد اقتصادياً لأن فوائده أكبر بكثير من كلفة تأثيرات التغير المناخي».

وشدد على أن إدارة المياه هي «من بين القضايا المهمة التي يجب العمل عليها، في ظل مواجهة ملايين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم، مشكلة ندرة المياه المرجح تفاقمها نتيجة التغير المناخي».

وقال «هذا هو السبب الذي دفع «فاو» وشركاءها خلال مؤتمر التغير المناخي، إلى إطلاق إطار عمل عالمي حول ندرة المياه في الزراعة يهدف إلى دعم الدول النامية، لوضع سياسات أقوى للاستخدام المستدام للمياه في الزراعة».

## الاتحاد الأوروبي يعد بالرد على أي إجراءات حمائية أميركية

أ ف ب

أكد نائب رئيس المفوضية الأوروبية يركي كتاين أن الاتحاد الأوروبي سيرد في حال اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات حمائية وذلك في مقابلة نشرتها صحيفة «فايننشال تايمز».

وقال المسؤول الفنلندي «إذا تحركت أي جهة بما يناقض مصالحنا أو يخالف القواعد التجارية الدولية فلدينا آلياتنا الخاصة للرد»، مضيفاً أن «الاتحاد يفضل تجنب حرب تجارية مع الولايات المتحدة قد تشكل كارثة للاقتصاد العالمي، لكنه سيرد في حال أقام الأميركيون حواجز حمائية».

وأشارت الصحيفة إلى استعداد محامي المفوضية الأوروبية وشركاء تجاريين آخرين إلى رفع شكوى أمام «منظمة التجارة العالمية» في حال تصعيد النبرة مع الأميركيين.

وسجلت أميركا العام الماضي عجزها التجاري الأكبر منذ العام 2012 على خلفية توتر مستمر مع الصين وأوروبا، ما عزز مساعي الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى وضع حواجز جمركية.

وأعربت واشنطن عن الغضب إزاء ألمانيا التي يميل الميزان التجاري بينهما لمصلحتها، واتهمتها باستغلال تراجع قيمة اليورو لـ«استغلال» شركائها التجاريين وبينهم الولايات المتحدة لمضاعفة القدرة التنافسية لصادراتها.

## التأثير على مصر:

يجب أن تعي مصر أن ظهور حرب اقتصادية حالياً ليس أمراً مفاجئاً، ولكنه يثير مخاوف اقتصادية قديمة من أن استخدام الأدوات النقدية سيكون البديل عن معالجة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية والحروب التجارية المستمرة من عقود وتغير

النماذج الاقتصادية والتي تحتاج الآن إلى مراجعة جذرية ليس فقط على مستوى قصير المدى ولكن بتحولات جذرية في الأسس التي تستند إليها. وعلى الجميع في الفترة الحالية إدراك أن مسكنات تغيير السياسات النقدية قد تمثل محفزاً للنمو في المدى القصير، ولكنها لن تعالج

المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول، خاصة بعد أن ثبت عدم نجاح السياسات النقدية وحدها في معالجة المشكلات الاقتصادية.

إننا الآن أمام فرصة لاجتذاب استثمارات جديدة في ظل استثمارات هاربة من أسواق عالمية وإقليمية، وتقديم مصر لقاطرات نمو وتنمية حقيقية ومتنوعة متمثلة في المشروعات القومية الكبرى. إلا أن الأمر يستلزم الإسراع ليس في تعديل القوانين فحسب أو في فرض لوائح جديد

بل في إنهاء باقي المشكلات الإدارية والتنظيمية الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد المصري وتوقو الاستثمار.

وعلى الرغم من عدم ظهور المتغيرات الدولية الاقتصادية بصورتها الكاملة على الاقتصاد المصري حتى الآن، إلا أنه يجب الانتباه إلى أن هذا الوضع قد يشهد تغيراً كبيراً في ضوء ما تقوم به مصر حالياً من إصلاحات وما يتم من محاولات دؤوبة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرئته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## من الصحافة العالمية: تقلبات أسعار النفط ترفع حجم الدين العام الروسي

صحيفة الشرق الأوسط

تتوقع وزارة المالية الروسية أن يتراوح سعر النفط خلال العامين المقبلين بين 40 و60 دولارًا للبرميل، وهو ما يؤثر على «التوجهات الرئيسية لسياسة الدين العام الروسية للفترة 2017 - 2019»، لأن «دينامية تقلبات سعر النفط ما زالت أحد مصادر الخطر الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الروسي»، بحسب بيان للوزارة أمس على موقعها الرسمي. وكان وزير المالية الروسي، أنطون سيلوانوف، قد أشار في وقت سابق إلى أن الوزارة انطلقت في صياغتها مشروع الميزانية للسنوات 2017 - 2019 من تقديرات «محافظة»، دون «تفاؤل مفرط»، وتم اعتماد سعر النفط فيها عند 40 دولارًا للبرميل. وعرضت وزارة المالية في تقريرها حول «التوجهات الرئيسية لسياسة الدين العام الروسية للفترة 2017 - 2019»، حجم الدين العام وتحولاته. وأشارت في هذا السياق إلى أن الدين العام مع نهاية عام 2017 قد يصل إلى 14.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، متوقعة ارتفاعًا قيمته لتصل بحلول نهاية عام 2017 إلى 15.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن الدين الروسي العام يتزايد من عام إلى آخر، علمًا بأن قيمته عام 2016 بلغت 11.1 تريليون روبل، أي ما يعادل 13.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفق ما جاء في تقرير الوزارة.

وأوضحت الوزارة أن حصة الإنفاق الفيدرالي على الدين العام ستزيد بالمقابل من 4.5 في المائة من إجمالي الإنفاق عام 2017، لتصل إلى 5.4 في المائة مع نهاية عام 2019، لافتًا إلى أن متوسط وتيرة زيادة الدين العام أعلى من وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبينما كان حجم الدين العام بحدود 7.5 تريليون روبل في الأول من يناير (كانون الثاني) عام 2016، فقد ارتفع بحلول 31 ديسمبر (كانون الأول) 2016 ليصل إلى 11.1 تريليون روبل. رغم ذلك ترى وزارة المالية الروسية أن عبء الديون مع مطلع عام 2017 ما زال ضمن الحدود الآمنة، أي أقل من 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه تعتبر أن هذا المؤشر معتدل وفق المعايير الدولية لحجم الدين العام.

وبلغ حجم الدين العام الروسي عام 2016 نحو 606.6 مليار روبل؛ 500 مليار منها دين داخلي، و106.6 مليار ديون خارجية. ويقول تقرير وزارة المالية إن حجم الديون الداخلية سيرتفع إلى أعلى مستوى قياسي في التاريخ عام 2019 وسيبلغ نحو 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث «ستراجع قيمة الديون الخارجية على مدار السنوات المقبلة، ومقارنة بعام 2016 ستراجع الديون الخارجية عام 2017 بنحو 21.2 مليار روبل، ونحو 60.1 مليار عام 2018، ونحو 13.2 مليار روبل عام 2019». بالمقابل يقول التقرير إن «الاقتراض المحلي سينمو من 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، ليصل إلى 1.7 في المائة عام 2019. ويتوقع أن يصل حجم الدين الداخلي خلال العام الحالي نحو 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم يتجاوز 0.6 في المائة عام 2016».

وفيما يخص الاقتراض الخارجي، أو الديون العامة الخارجية، تحذر وزارة المالية الروسية، في «السيناريو السلبي» مما تقول إنها مخاطر تتراكم متصلة باحتمال سوء شروط إقراض روسيا، وزيادة عبء الديون. وتلفت في هذا السياق إلى أنه «إذا استمر التوتر الجيوسياسي سنوات 2017 - 2019 عند مستوياته الحالية، فإن حجم ديون روسيا من بنوك التنمية الدولية لن يزيد وسطيًا على 215.4 مليون دولار سنويًا، أي ما يعادل 14.8 مليار روبل». وتؤكد الوزارة في تقريرها أن نمو الاقتراض الخارجي الروسي، سيكون بصورة رئيسية على حساب موارد بنك التنمية الجديد الذي تم تأسيسه في إطار مجموعة دول «بريكس».

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادًا للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

\* يمثل حجم الدين المحلي في مصر وأعباء خدمته تحديا كبيرا، ولا يمكن التحكم في حجم الدين دون التعرض لعجز الموازنة المزمع الذي عانت منه مصر على مر أعوام ومازالت تعاني منه خصوصا خلال الأعوام الأربع الأخيرة والتي انخفضت فيها الإيرادات وزادت المصروفات بشكل مضطرد. بينما يمكننا محاولة تخفيض أعباء خدمة الدين عن طريق الإدارة الرشيدة لمحفظة الدين الحكومي.

\* نرى ضرورة التوجه إلى اعتماد الأداة المالية (صكوك التمويل) في الوقت الحالي سواء على المستوى الحكومي مما سيجذب استثمارات عربية خليجية للدخول في سوق الدين ويرفع من الحصيلة الدولارية من جانب ويخفف العبء عن البنوك المحلية من جانب آخر، ويرفع من مساحة البدائل التمويلية المتاحة. ويجب الاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة لتطوير الأدوات المالية وتنويعها بغية زيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة على الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصادي القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنويع مصادر تمويلها.

\* مثلت أدوات الدين المحلي نسبة متصاعدة من ودائع وحدات الجهاز المصرفي، في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات توظيف القروض إلى الودائع على مستوى القطاع ككل، وهو الدور الرئيسي المعني به البنوك كوسيط مالي لتوظيف ودائعها في مشروعات تحقق قيمة مضافة لاقتصاد البلاد. ونرى إنه لا بد من وضع حد أقصى للاستدانة الداخلية وحجم طروحات الأوراق المالية التي تنوى طرحها من إجمالي ودائع البنوك، وأن يكون لديها مؤشر يربط بين محفظة استثمارات البنوك في أدوات الدين، وبين إجمالي الودائع المتوفرة لدى وحدات الجهاز المصرفي، إذا كانت تهدف فعليا لإنعاش الأسواق ومحاربة الركود الاقتصادي. وفي حال تطبيق ذلك سيكون على وزارة «المالية» تقليص حجم الطروحات لفترة زمنية؛ حتى تهبط بالمؤشر للحدود الآمنة التي تسمح لها باستئناف الاقتراض، وهو ما سيدفع البنوك حتما لبذل مزيد من الجهد للبحث عن قنوات بديلة لتوظيف ما لديها من سيولة وتوجيهها لقنواتها الصحيحة، عبر ضخها بسوق القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات وأصحاب المشروعات.

\* نشاط السوق الثانوي لسندات الخزنة مازال ضعيفا، لهذا نرى ضرورة الإسراع بخطوة تفعيل سوق السندات الثانوي بالبورصة المصرية، حيث إن السوق مازال ضعيفا وغير عميق، وتستحوذ البنوك على كل تعاملاته، وذلك على عكس الأسواق الأخرى عالميا المتوافر بها أسواق ثانوية نشطة مما يسمح بتوفير تمويلات متوسطة وطويلة الأجل للشركات. ويستدعي ذلك اتخاذ حزمة من الإجراءات المتكاملة لتعزيز قدرة السوق الثانوي لسندات الخزنة ومنها توسيع قاعدة المستثمرين، واستحداث آليات مثل بيع وإعادة شراء السندات، وتوحيد تسوية الأذون والسندات لتفعيل آليات تسليف الأوراق المالية الحكومية، والمحافظة على الإصدارات المنتظمة. حيث تساهم سيولة السوق الثانوي في تخفيض تكلفة تلك الأوراق من خلال خفض عائد الإصدار.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.



## تحليل اخباري: ما السبب الحقيقي وراء تضخم عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة؟

موقع أرقام

وعد الرئيس "دونالد ترامب" بتعزيز الاقتصاد الأمريكي وخلق المزيد من فرص العمل ذات العائد الجيد في الولايات المتحدة عن طريق خفض العجز التجاري للبلاد، لكن المشكلة التي تفاقمت منذ زمن بعيد يصعب تداركها قريباً. وتأتي آمال "ترامب" تزامناً مع ارتفاع الفجوة بالميزان التجاري خلال عام 2016 لأعلى مستوياتها في أربع سنوات عند 502 مليار دولار، لتسجل عجزاً للمرة الـ41 على التوالي حيث لم تشهد أمريكياً فائضاً تجارياً منذ 1975. مع ذلك تبدو المشكلة بسيطة بالنسبة للبيت الأبيض رغم أن بعض الأمور تغيرت تماماً عما مضى، مثل انخفاض التصنيع بشكل حاد كنسبة مئوية من الاقتصاد المحلي، بحسب تقريران لـ"ماركيت ووتش" و"أسوشيتد برس".

أسباب ودوافع

- يشتري الأمريكيون كميات هائلة من السيارات والجوالات وأجهزة الحاسوب والتلفاز ولعب الأطفال والملابس المصنعة في الخارج، بشكل يفوق كثيراً ما يشترونه من المنتجات المصنعة في الولايات المتحدة.  
- التحول في الإنتاج التصنيعي بدأ أواخر التسعينيات وتسارع عبر سلسلة من اتفاقيات التجارة الحرة ودخول الصين إلى النظام العالمي، وهو ما أسهم في انخفاض الوظائف الصناعية في الولايات المتحدة.  
- يعمل في القطاع الصناعي الأمريكي حالياً نحو 12.3 مليون عامل وموظف مقارنة بأكثر من 17 مليون مطلع القرن الجاري.  
- التجارة ليست السبب الوحيد أو حتى الرئيسي لهبوط الوظائف في قطاع التصنيع، فالشركات أصبحت أكثر احتضاناً للتكنولوجيات الجديدة وهو ما قلل عدد العمالة التي تحتاج إليها.  
- على أي حال، البيت الأبيض يدفع بقوة عبر سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى مع كبرى الشركات لخلق فرص عمل جديدة بقطاع التصنيع، فيما يعول "ترامب" على خفض الضرائب وتبسيط القواعد التنظيمية لتشجيع استثمارات الشركات.

تساؤلات وحلول

- تسأل "ترامب" أكثر من مرة خلال حملته الانتخابية حول أسباب عدم قدرة أكبر اقتصاد في العالم على تحقيق فائض تجاري أو على الأقل تسجيل عجز صغير، لكنه ألقى باللوم أخيراً على الاتفاقيات التجارية.  
- يرى اقتصاديون أن الجواب ليس بهذه البساطة، فالعجز أو الفائض التجاري يعكس عوامل مختلفة من بينها قوة الإنفاق الاستهلاكي في الداخل والخارج وقوة الدولار مقابل العملات الأخرى، وهي أمور لا يمكن التحكم فيها بسهولة.  
- خلال الحملة الانتخابية، ألقى "ترامب" باللوم كثيراً على البلدان الأخرى وخاصة الصين، متهماً إياهم بخداع الولايات المتحدة وخفض عمالتهم دون قيمتها الحقيقية سعياً للحصول على مزايا تنافسية تصديرية.  
- اقترح "ترامب" فرض رسوم عقابية تصل إلى 45% ضد بلدان مثل الصين والمكسيك إذا لم يتم وقف ما أسماه بـ"الممارسات التجارية غير العادلة" التي يقول إنها أفقدت الولايات المتحدة ملايين الوظائف بالقطاع التصنيعي.  
- يشعر العديد من الاقتصاديين بالقلق إزاء سياسات "ترامب" المحتملة، ويقولون إنه قد يفشل في توفير شروط أكثر ملاءمة للشركات والعمال إلى جانب إشعاله حرباً تجارية مع الدول الأخرى على نهج "العين بالعين".

تآكل القاعدة الصناعية

-دافع الاقتصادي "ألان تونلسون" منذ زمن بعيد عن السياسات التجارية المشجعة للتصنيع في الولايات المتحدة، وكان أول من صرح بضرورة استهداف عجز تجاري منخفض، قائلاً إن واشنطن تجاهلت الأزمة الكامنة في تآكل القاعدة الصناعية.  
- يؤمن "تونلسون" بأن الجهود السياسية لتعزيز التصنيع المحلي تجلت في جميع أنحاء العالم، وأن كبار المديرين التنفيذيين فهموا هذه الرسالة، كما يعتقد أن تحقيق بعض التقدم قد يتم بسرعة لكن ليس كما يأمل "ترامب".  
- يقول "تونلسون" إن شركات صناعة السيارات حولت عملياتها الإنتاجية إلى المكسيك بسرعة عقب اتفاق "نافتا" الذي وقع عام 1994.  
- من جانبها قالت الرئيسة التنفيذية لـ"جنرال موتورز" "ماري بار" الشهر الماضي إن المصانع الكبيرة تحتاج الكثير من المال وغالباً ما تستغرق سنوات عدة للتخطيط لها.  
- في عام 2016 سجلت الولايات المتحدة عجزاً سلبياً بقيمة 750 مليار دولار، وفي المقابل حققت فائضاً كبيراً في الميزان الخدمي بلغ 247.8 مليار دولار، لذا فالولايات المتحدة مازالت تملك فرصة في القطاع الخدمي.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

في ضوء التجربة الأمريكية، من الضروري على مصر الانتهاء من وضع استراتيجية للتنمية الصناعية والبدء في تنفيذها؛ فحتى الآن يتم التركيز في استراتيجية تنمية الصادرات على الإجراءات الخاصة بالإنفاذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع التحدي الأكبر وهو المعوقات الإنتاجية للتصدير.

ونرى إن تخفيض قيمه الجنيه وحده لن يحقق التأثير المتوقع على زيادة تنافسية الصادرات في ضوء ارتفاع المكون المستورد للمنتجات المصرية. لهذا، فإن إجراء خفض حقيقي للعجز في الميزان التجاري يتطلب توسيع القاعدة الإنتاجية، والعمل على رفع جودة المنتجات المصرية سواء لتغطية احتياجات السوق المحلي ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية، أو لزيادة المكون المحلي للصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية. كما أن هناك كثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير ومن الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات، مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية، بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

وفي ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري، أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات، والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة، خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر مع إجراء تحليل حساسية للتأثير التفصيلي لتغيير سعر الدولار على الصادرات والواردات من القطاعات المختلفة مما يسهل وضع السياسات الرامية إلى زياده الصادرات وتقليل الواردات.

## **تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكَد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.



## أداء الأسواق العالمية خلال الاسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام التداولات، مع تراجع استثمارات الشركات الصينية في الخارج، لكنها تمكنت من تحقيق مكاسب أسبوعية للمرة الثانية على التوالي.

وفي نهاية الجلسة، هبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.85% إلى 3202 نقطة، ليحقق مكاسب أسبوعية بأقل من 0.2%. وأظهرت بيانات وزارة التجارة الخميس، تراجع استثمارات الشركات الصينية في العقارات الأجنبية بنسبة 84.3% خلال يناير مقارنة بما كانت عليه قبل عام.

كما تراجعت الاستثمارات المباشرة للصين بنحو 35.7% إلى 53.27 مليار يوان (7.77 مليار دولار) وهو أضعف مستوى لها في 16 شهراً. ويأتي هذا التراجع في الاستثمارات الخارجية في ظل حزمة من الإجراءات التي اتخذتها السلطات الصينية مؤخراً للحد من تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من البلاد.

وانخفضت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات، مع خسائر شركات الطاقة والتطوير العقاري وكذا الشركات المصنعة للسيارات، رغم الثبات النسبي للين مقابل الدولار.

وفي نهاية الجلسة، تراجع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.60% إلى 19234 نقطة وهو أدنى مستوياته في ستة أيام ليوسع خسائره الأسبوعية إلى 0.70%، فيما تراجع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.40% إلى 1544 نقطة.

ومدد سهم "توشيبا" سلسلة خسائره للجلسة الرابعة على خلفية تأجيل الشركة إعلان نتائج أعمالها الفصلية وكذا ارتفاع قيمة الأصول المقرر شطبها، وانخفض في نهاية التعاملات بنسبة 9.25% إلى 184 ينا.

من ناحية أخرى، ارتفع سهم "شارب" للإلكترونيات بنسبة 2.80% إلى 331 ينا، بعدما عدلت الشركة توقعاتها للأرباح التشغيلية خلال العام المالي الجاري والذي ينتهي في 31 مارس، بالرفع إلى 47.4 مليار ين من 37.3 مليار ين.

كما تخلصت الأسهم الأمريكية من خسائرها خلال تداولات الجمعة وأغلقت على استقرار مع توجه أنظار المستثمرين ناحية التطورات السياسية في أوروبا وعطلة الاثنين المقبل في الولايات المتحدة، وحققت المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية، كما سجل "داو جونز" الإغلاق القياسي السابع على التوالي.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي 4 نقاط إلى 20624 نقطة، كما ارتفع مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقاً (+ 4 نقاط) إلى 2351 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "نازدك 23.7 +) "نقطة" إلى 5838.5 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" الصناعي مكاسب بنسبة 1.8%، كما حقق مؤشر "نازدك" مكاسب بنسبة 1.8%، في حين حقق مؤشر "S&P 500" مكاسب أسبوعية بنسبة 1.5%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" بأقل من 0.1% أو 0.1 نقطة إلى 370.2 نقطة، وحقق المؤشر القياسي مكاسب أسبوعية بنسبة 0.8%.

واستقر مؤشر "داكس" الألماني عند 11757 نقطة، بينما انخفض مؤشر "كاك" الفرنسي (-32 نقطة) إلى 4867 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 22 نقطة) إلى 7300 نقطة.

من ناحية أخرى، تراجعت العقود الآجلة للذهب تسليم أبريل عند التسوية بنسبة 0.2% أو 2.50 دولار إلى 1239.10 دولار للأوقية، وحقق المعدن النفيس مكاسب هذا الأسبوع بحوالي 0.3%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.1% أو 4 سنتات وأغلق عند 53.40 دولار للبرميل، ولكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 0.9%، كما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة 0.3% أو 16 سنتاً وأغلق عند 55.81 دولار للبرميل، لكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.6%.

وسوف تشهد الولايات المتحدة يوم الاثنين الموافق العشرين من فبراير عطلة رسمية حيث ستغلق بورصة الأسهم والسندات للاحتفال بيوم الرؤساء على أن تعاود العمل في اليوم التالي.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

### التأثير على مصر:

شهدت أسواق المال العالمية ميلا طفيفا ناحية الارتفاع مع استمرار حالة الترقب العالمية في ظل تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ووجود مخاوف من حدوث تغييرات في السياسة الاقتصادية والنقدية الأمريكية. وتراقب الأسواق العالمية عن كثب تطورات السياسات والقرارات المنتظرة من إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بعد تنصيبه رسمياً، وتطورات البريكست بالإضافة إلى مخاوف بدء حرب عملات أو حرب تجارية جديدة على مستوى الأسواق الكبرى عالمياً. وذكر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية انخفاض أداء مؤشرات السوق الرئيسية بشكل جماعي حيث انخفض المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي اكس 30" بنحو 3.53% ليبلغ مستوى 12652 نقطة. كما مالت مؤشرات السوق الثانوية للانخفاض حيث سجل مؤشر "إيجي اكس 70" للأسهم الصغيرة والمتوسطة تراجعاً بنحو 2.26% ليغلق عند مستوى 512 نقطة، فيما انخفض مؤشر "إيجي إكس 100" الأوسع نطاقاً بنحو 3.08% ليصل إلى مستوى 1220 نقطة. وبالنسبة لمؤشر "إيجي اكس 20" فقد سجل انخفاضا بنحو 3.02% ليغلق عند مستوى 11637 نقطة.

وأشار التقرير إلى انخفاض إجمالي قيم التداولات خلال الأسبوع الجاري لتبلغ نحو 17.3 مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 1.098 مليار ورقة منفذة على 150 ألف عملية مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 7 مليار جنيه وكمية تداول 1.338 مليار ورقة منفذة على 171 ألف عملية خلال الأسبوع السابق له.

ويعود هذا التراجع في البورصة المصرية إلى عوامل تصحيحية بعد الارتفاعات القوية التي سبق وأن شهدتها في مرحلة تعويم الجنيه المصري. إلا أن العامل المحفز لهذا الانخفاض جاء مرتبطاً في الأساس بإعلان صندوق النقد الدولي عن توصيته بفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية للبورصة ورغم نفي وزارة المالية إلا أن مخاوف المستثمرين دفعت البورصة إلى موجة تصحيحية قوية في ختام تداولات الأسبوع.

وتبدو تأثيرات الوضع الاقتصادي عالمياً أقل في تعاملات البورصة المصرية في ظل ارتباطها الأكبر بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية وعلى رأسها تغييرات أسعار العملة والتطورات على مستوى برنامج الإصلاح الاقتصادي.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراستات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.